

الفصل الثالث

التعريف بأصحاب الصحيح ومؤلفاتهم ومناهجهم

سوف أتناول بحول الله تعالى في هذا الفصل دراسة بعض الأئمة أصحاب الصحيح مقتصرًا على دراسة الإمام البخاري وصحيحه، كذا الإمام مسلم وصحيحه، إذ كما سبق هناك صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، صحيح ابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، وما ألف عليهما من مؤلفات.

الإمام البخاري ومنهجه كتابه الصحيح

ترجمة الإمام البخاري رحمه الله^(١).

اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام الكبير الحافظ المحدث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي .
وأما الجعفي فلأن أبا جده - وكان مجوسيا- أسلم على يد الميمان الجعفي وإلى بخارى، فنسب إليه لأنه
مولاه من فوق.

وقد طلب والد البخاري العلم، قال البخاري: "سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح
ابن المبارك بكتنا يديه".

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة
وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: "يا هذه قد رد الله على ابنك
بصره لكثرة بكائك أو دعائك".

طلبه للعلم:

طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان
يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأ فلما بلغ ستة عشر سنة، كان قد حفظ كتب ابن المبارك
ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه،
وتخلف هو في طلب الحديث.

^١ - راجع في ترجمته: سير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢)، تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢)، الجرح والتعديل (١٩١/٧)، طبقات الحنابلة
(٢٧٩/١، ٢٧٩/٢)، تاريخ بغداد (٤، ٣٣/٢)، وفيات الأعيان (١٨٨، ١٩١/١)، تهذيب الكمال (١١٧٢، ١١٦٨)، العبر (٢/٢)،
الوفاي بالوفيات (٢٠٩، ٢٠٦ / ٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٤١، ٢١٢ / ٢)، هدي الساري ص ٤٧٨،
النجوم الزاهرة (٢٦، ٢٥ / ٣)، شذرات الذهب (١٣٦، ١٣٤ / ٢).

شيوخه:

لقد أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين قد ذكرهم من ترجم للبخاري. فمنهم من صنّفهم على حروف المعجم كالمزي في تهذيب الكمال وحاول استقصاءهم، وذكرهم الذهبي في السير على البلدان، وذكرهم أيضاً على الطبقات، وقد تبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم على الطبقات.

وقال رحمه الله: " كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس منهم إلا صاحب حديث. كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص ". ومن أهم شيوخه: سمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم، وهو من عوالم شيوخه، وسمع بمرو من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل، وجماعة، وبنيسابور من يحيى بن يحيى، وجماعة. وبالري إبراهيم بن موسى. وبيغداد من محمد بن عيسى ابن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان، وبالْبصرة من أبي عاصم النبيل، والأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشعيثي صاحب ابن عون، ومن محمد بن عرعة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وعدة، وبالكوفة من عبيدالله بن موسى، وأبي نعيم، وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه خلق كثير منهم: أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، .. وروى عنه الإمام مسلم في غير " صحيحه " .

منزله العلمية:

اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة.

وكان - رحمه الله - واسع العلم غزير الاطلاع، وقال: " لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. فقيل له: يمكن معرفة ذلك كله قال: نعم".

وقال له بعضهم، قال فلان عنك لا تحسن أن تصلي، فقال: لو قيل شيء من هذا ما كنت أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة.

ثناء الأئمة عليه:

أثنى عليه أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث ثناءً عاطفاً واعترفوا بعلمه وفضله وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمة عليه.

قال الإمام البخاري رحمه الله: ذاكري أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسئروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وكان إسحاق بن راهويه يقول: اكتبوا عن هذا الشاب - يعني البخاري - فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقهنا وفقه خراسان.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

وقال محمد بن أبي حاتم أيضاً: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي، يقول: رأيت أبا عمار الحسين بن حريث يثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث.

وقد قال له الإمام مسلم عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في عله.. وقال له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك^(٢).

وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل^(٣).

عبادته وورعه وصلاحه:

٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح ٧١٦/٢.

٣ - طبقات الشافعية ٢٢٠/٢.

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث فقد جمع الله له بين العلم والعبادة. فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان فهو يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة.

وكان أحياناً يعرض له ما يؤذيه في صلاته فلا يقطعها حتى يتمها، فقد أبَّره زبور في بيته سبعة عشر موضعاً وقد تورّم من ذلك جسده فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبرك؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها.

كما كان - رحمه الله - ورعاً في منطقته وكلامه فقال رحمه الله: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

قال الذهبي معلقاً: قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقل أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه. وهو معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً. وهذا هو والله غاية الورع. وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من ورده: " اللهم إنه قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك " فما تم شهر حتى مات. حكاه ابن عدي.

من مؤلفاته:

- ١ - الجامع الصحيح وهو كتابه الصحيح الذي نحن بصددده.
- ٢ - الأدب المفرد.
- ٣ - التاريخ الكبير.
- ٤ - التاريخ الأوسط.
- ٥ - التاريخ الصغير.
- ٦ - خلق أفعال العباد.
- ٧ - الرد على الجهمية.
- ٨ - المسند الكبير.
- ٩ - الأشربة.

- ١٠ - الهبة.
- ١١ - أسامي الصحابة.
- ١٢ - الوجدان.
- ١٣ - العلل.
- ١٤ - الكني.
- ١٥ - الفوائد.
- ١٦ - قضايا الصحابة والتابعين وأقوابيلهم.
- ١٧ - رفع اليدين في الصلاة.
- ١٨ - القراءة خلف الإمام.
- ١٩ - بر الوالدين.
- ٢٠ - الضعفاء. وغيرها كثير.

محنته ووفاته:

لما منع البخاري من العلم خرج إلى " خرتنك " وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

صحيح البخاري: اسمه، سبب تأليفه:

اختلف في مسمى صحيح البخاري لطغيان شهرة اسم الصحيح عليه، كما غلبت كنى بعض الصحابة على أسمائهم كأبي هريرة وأبي موسى وأبي جحيفة السوائي وغيرهم، وأرجح الأقوال في اسم الصحيح أنه: "الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

الباعث على تأليف الجامع الصحيح:

أما سبب تأليفه فقد روى البخاري رحمه الله قال: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة النبي ﷺ! قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الصحيح، وقال: رأيت كأني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب عنه. فسالت بعض المعبرين فقال: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح في بضع عشرة سنة.

يعد صحيح البخاري أصح كتاب بعد القرآن الكريم ضمَّن فيه البخاريُّ أصح الأحاديث، ووفِّي بشرطه.

عدد أحاديثه:

عدد أحاديث البخاري ٧٢٧٥ حديثًا بالمكرر، وبمحذف المكرر أربعة آلاف، وهذه هي رواية الفريبري جزم بذلك ابن الصلاح. وأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمئتي حديث. ورواية إبراهيم بن معقل دون هذا بمائة حديث. عدا الأحاديث المعلقة، التي ليست على شرطه.

وهو مرتب على الأبواب الفقهية... وله طبعات كثيرة جداً، وأهمها طبعة بولاق وما صور عنها، ثم الطبعة السلفية، والطبعة التي قام الدكتور مصطفى البغا بضبطها وشرح غريبها وطبعة المكنز وهي أدقها.

انتقائه لكتابه وعنايته به:

وأحاديث البخاري كلها صحيحة، ومن انتقد بعضها كالدارقطني وغيره لا يعني أنها ليست صحيحة، ولكنها دون الشروط العالية التي اشترطها الإمام البخاري رحمه الله. وقد أحسن شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في الرد على النقاد، إذ بين أن القول فيها للبخاري في مقدمة فتح الباري (هدي الساري) ولا يُعزَّزك بعض المعاصرين، الذين ضعفوا أحاديث في صحيح البخاري - بغير حق - فهؤلاء إما حاقدون على السنة إجمالاً، وإما جاهلون بشروطه.

لذا فكل حديث موصول في صحيح البخاري فهو صحيح، وعلى ذلك جمهور أهل العلم، ولا يجوز لنا أن نعيد النظر في أسانيده مرة أخرى، والا شككنا في السنة كلها.

ويستثنى من ذلك حديث المعراج الذي تفرد به شريك بن أبي نمر، فقد أخطأ فيه

شريك، كما بين العلماء، ومنهم الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح(٤).
قال أبو جعفر العقيلي:

لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة (هدي الساري)

وقال أبو أحمد بن عدي: سمعت الحسن بن الحسين البزاز، سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب.
وقال البخاري: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمئة ألف حديث.
وقال أيضاً: صنفت "الصحيح" في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.
وقال النووي في شرح صحيح مسلم (١/٤١): اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيح البخاري ومسلم، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعار فظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحدق والغوص على أسرار الحديث.
قال الذهبي في تاريخ الإسلام: وأما "جامع البخاري الصحيح" فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى..

من المؤلفات حول صحيح البخاري:

ألف العلماء خلاف الشروح حول الصحيح مؤلفات عديدة منها ما ألف حول الرجال الذين أخرج لهم البخاري ومنها ما ألف حول أطرافه، وما ألف استدراكاً أو استخراجاً عليه وسأذكر شيئاً يسيراً من ذلك:

٤ - راجع: صحيح البخاري حديث رقم (٧٥١٧) وفتح الباري لابن حجر ١/٣٨٣.

فمثلاً الكتب التي ترجمت لرجال البخاري في صحيحه كثيرة:

منها ما ترجم لرجال البخاري على سبيل الانفراد، مثل:

١- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي.

٢- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي.

٣- أسماء من روى عنهم البخاري في الصحيح، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.

٤- تسمية المشايخ الذين روى عنهم البخاري في صحيحه، لأبي عبد الله بن منده.

٥- رفع التماري فيمن تكلم فيه من رجال البخاري، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي.

٦- فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة لمحمد بن منصور بن حمادة السجلماسي.

ومنها ما ألف في الجمع بين رجال الكتب الستة، كالمعجم المشتمل لابن عساكر والكمال لعبد الغني

المقدسي وتهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها، ومنها ما ترجم لرجال البخاري

ومسلم فقط؛ كرجال البخاري ومسلم للدارقطني والجمع بين رجال الصحيحين لأبي نصر الكلاباذي

والجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي، ومنها

ومن المؤلفات حول أطرافه:

١- أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي.

- أطراف الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني. وغيرها.

من شروح الصحيح:

ذكر الدكتور فؤاد سزكين في كتابه "تاريخ التراث العربي" (٥٦) شروحاً. للجامع الصحيح، بعضها

مخطوط وبعضها قد طبع عدة مرات كالكتب السابقة.

للصحيح البخاري شروح ومختصرات وتعليقات وحواشٍ كثيرة جداً، أهمها فتح الباري شرح صحيح

البخاري لابن حجر العسقلاني(٥)

٥ - وهي مطبوعة كلها، راجع: الباعث الحثيث ٢٥ و ٣٥. الحديث النبوي ٣٦٢-٣٨٠. أصول الحديث ٣٠٩-٣١٣. منهج النقد

في علوم الحديث ٢٣٣-٢٣٥.

ومن شروحه كذلك

- ١- شرحه الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٦هـ)، واسم شرحه "أعلام الحديث"
- ٢- وشرحه محمد بن يوسف الكرماني (ت ٧٨٨هـ) في كتابه "الكواكب الدراري".
- ٣- وشرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي، في كتابه "فتح الباري"
- ٤- وشرحه الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه "فتح الباري" وهو أجل شروح البخاري.
- ٥- وبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) في كتابه "عمدة القاري".
- ٦- وأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) في كتابه "إرشاد الساري".
- ٧- وفيض الباري للكشميري

شروح أبوابه:

شرح أبوابه ابن المنير في "المتواري على تراجم أبواب البخاري"، والشاه ولي الله الدهلوي في "تراجم أبواب البخاري"، ومحمد زكريا الكاندهلوي في "شرح تراجم أبواب البخاري"، ... وغيرها وكلها مطبوعة.

المستخرجات على الصحيح:

كما استخرج عليه عدد من العلماء من ذلك:

- ١- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي.
- ٢- مستخرج أبي أحمد الغطريفني.
- ٣- مستخرج أبي عبد الله الضبي المعروف بـ(ابن أبي ذهل).
- ٤- مستخرج أبي عبد الله النيسابوري المعروف بـ(بابن الأخرم).
- ٥- مستخرج أبي بكر الأصبهاني.
- ٦- مستخرج أبي نعيم الأبهاني.
- ٧- مستخرج أبي بكر البرقاني.
- ٨- مستخرج أبي ذر الهروي. وغيرها

ومن الدراسات حول صحيح البخاري أو مؤلفه:
"الإمام البخاري سيد الحفاظ والمحدثين" للشيخ تقي الدين الندوي المظاهري.

منهج الإمام البخاري في صحيحه:

شرطه في الصحيح:

قال ابن طاهر في شروط الأئمة: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عنو أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجلٍ منهم. واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريق إلى الراوي أخرجه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم، لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم.

قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة: وليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضعّف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما.

قال السيوطي في التدریب: وأجيب: بأتهما أخرجنا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدر في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين. وقال شيخ الإسلام: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده، أو نقله عن معاصر، فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا. قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه.

وقال الحاكم في «علوم الحديث»: وصف الحديث الصحيح أن يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن النبي وله راويان ثقتان، ثم يرويه من أتباع التابعين الحفاظ المتقن المشهور بالرواية، وله رواية ثقات.

وقال في «المدخل»: الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم، وهو أن يروي الحديث عن رسول الله صحابي زائل عنه اسم الجهالة، بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن، وله رواية من الطبقة

الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة في روايته، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة.

فعمّم في «علوم الحديث» شرط الصحيح من حيث هو، وخصص ذلك في «المدخل» بشرط الشيخين، وقد نقض عليه الحازمي ما ادعى أنه شرط الشيخين بما في الصحيح من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة.

وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راوٍ في الكتابين يشترط أن يكون له راويان، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه. قال أبو علي الغساني، ونقله عياض عنه: ليس المراد أن يكون كل خبر رويها مجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه، فمن بعده، فإن ذلك يعز وجوده، وإنما المراد أن هذا الصّحابي، وهذا التابعي قد روى عنه رجالان، خرج بهما عن حد الجهالة.

قال شيخ الإسلام: وكأن الحازمي فهم ذلك من قول الحاكم كالشهادة على الشهادة، لأن الشهادة يشترط فيها التعدد.

وأجيب: باحتمال أن يريد بالتشبيه بعض الوجوه لا كلها، كالاتصال، واللقاء، وغيرهما.

وقال أبو عبد الله ابن المواق: ما حمل الغساني عليه كلام الحاكم، وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين، ولا أعلم أحداً روى عنهما أنهما صرحا بذلك، ولا وجود له في كتابيهما، ولا خارجا عنهما، فإن كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح، لتصرفهما في كتابيهما، فلم يُصب، لأن الأمرين معاً في كتابيهما، وإن كان أخذه من كون ذلك أكثرياً في كتابيهما، فلا دليل فيه على كونهما اشترطاه، ولعلّ وجود ذلك أكثرياً، إنما هو لأن من روى عنه أكثر من واحد، أكثر ممن لم يرو عنه إلا واحد من الرواة مُطلقاً، لا بالنسبة إلى ما حُرِّج له منهم في «الصحيحين»، وليس من الإنصاف إلزامهما هذا الشرط، من غير أن يثبت عنهما ذلك، مع وجود إخلالهما به، لأنهما إذا صحَّ عنهما اشتراط ذلك، كان في إخلالهما به درك عليهما. قال شيخ الإسلام: وهذا كلامٌ مقبولٌ وبحثٌ قوي.

وقال في «مقدمة شرح البخاري»: ما ذكره الحاكم وإن كان منتقناً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، إلا أنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد فقط.

وقال الحازمي ما حاصله: شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه مُلازمة طويلة، وأنه قد يُخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رَووا عنه، فلم يلزمه إلا ملازمة يسيرة، وشرط مسلم أن يخرج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح، إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البناني وأيوب. وقال المصنف - أي النووي -: إن المراد بقولهم: على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرهما.

وقال الحازمي في شروط الأئمة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجهم، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُرامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم..

ومن صور منهجه رحمه الله كذلك في صحيحه

١- يكرر الأحاديث ويقطعها:

أ- لفائدة إسنادية أو متنية،

ب- أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر،

ج- أو أن يسوقه بالعنونة ثم يعيده بالتصريح بالسماع.

نقل ابن حجر في هدي الساري، الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما روينا عنه في جزء سماه جواب

المتعنت: اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرر وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة...

٢- التزم استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتن معاني كثيرة فرّقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام، ومن ثم أخلى كثيراً من الأبواب من ذكر إسناد الحديث واقتصر على قوله: فلان عن النبي، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً لقصده الاحتجاج لما ترجم له وأشار للحديث لكونه معلوماً أو سبق قريباً..

٣- تراجم البخاري في صحيحه: بين ابن حجر في هدي الساري أن تراجم البخاري في صحيحه على نوعين:

أ- ظاهرة:

وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها.. وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه.

ب- خفية:

وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق.. وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمونه واستخراج خبيئه، وكثيراً ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متاخراً، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه...

٤- تنوع تراجم البخاري: قال صديق حسن خان في الحطة (ص ٣٠٢): وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً؛ منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً على شرطه، ومنها

أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه، ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهبٌ قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة لو يكون له شاهداً في الجملة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب فيقول: باب من قال كذا. ومنها أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: باب خروج النساء إلى البراز. جمع فيه حديثين مختلفين، ومنها أنه قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينها، يحمل كل واحد على محمل فيترجم بذلك المحمل، إشارة إلى التطبيق، مثاله: باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على النفاق والعصيان. ذكر فيه حديث: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر". ومنها أنه قد يجمع في الباب أحاديث كثيرة كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: "باب" هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ: تنبيه أو لفظ فائدة أو لفظ قف... ومنها أنه قد يكتب لفظ: باب مكان قول المحدثين: وبهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين، مثاله: باب ذكر الملائكة؛ أطل في الكلام حتى أخرج حديث: "الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ثم كتب: باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء آمين... الحديث" ثم أخرج حديث: "إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة" ... ومنه أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه لعدم ممارسة هذا الفن، لكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات...

٥- كثيراً ما يترجم للمسائل الخلافية بصيغة السؤال ويختار القول الراجح، من خلال ما يورده من أحاديث في الترجمة مثل ترجمته في كتاب العلم بقوله: "باب متى يصح سماع الصغير؟" وأورد فيه حديثين - أولهما: حديث ابن عباس قال: "أقبلت راكباً على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر لك علي".

- وثانيهما: حديث محمود بن الربيع. قال: " عقلت من النبي حجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو ". قال ابن حجر في الفتح: ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل.

الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري:

قال الحافظ في هدي الساري: والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به ك قال، وتارة لا يجزم به ك يذكر، فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين: أحدهما ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولا وثانيهما ما لا يوجد فيه إلا معلقا، فالأول قد بينا السبب فيه في الفصل الذي قبل هذا وأنه يورده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام؛ فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل. والثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقا، فإنه على صورتين: إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض؛ فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق، أما ما يلتحق؛ فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورد بصيغة التعليق طلبا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أوردته عن مشايخه، فمن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله بركة رمضان الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى منها في فضائل القرآن وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان: فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ... وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحا على شرط غيره وقد يكون حسنا صالحا للحجة وقد يكون ضعيفا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده قال الإسماعيلي قد يصنع البخاري ذلك إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا على جهة التحديث به عنه قلت والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل فمثال ما هو صحيح على شرط غيره قوله

في الطهارة وقالت عائشة كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه وهو حديث صحيح على شرط مسلم... ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده الله أحق أن يستحيا منه من الناس وهو حديث حسن مشهور عن بهز؛ أخرجه أصحاب السنن.. ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ ابن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس... فإسناده إلى طاوس، صحيح إلا أن طاوساً لم يسمع من معاذ... والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.. فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جدا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى؛ كقوله في الطب: ويذكر عن بن عباس عن النبي ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب فإنه أسنده في موضع آخر... وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه ومنه ما هو حسن ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له... وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه، أنه لا يفتقر إلى هذا الحمل، وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر فهذا حكم المرفوعات، وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا؛ إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عنمن قاله. وإنما يورد ما يورد من الموقوفات؛ من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة...

قلت: وقد أفرد الحافظ ابن حجر التعاليق التي في صحيح البخاري في مصنف مستقل، قال عنه في هدي الساري: وقد بسطت ذلك جميعه في مصنف كبير سميته تغليق التعليق، ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة وذكرت من وصلها بأسانيدني إلى المكان المعلق، فجاء كتابا حالفا وجامعا كاملا لم يفرد أحد بالتصنيف.